

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للربع الثالث 2024

4 نوفمبر 2024

المشاركون من الشركات:

السيد/ وليد مندي – الرئيس التنفيذي بالوكالة

السيد/ ديفيد شالينور – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة إيلينا سانشيز – المجموعة المالية هيرميس



إيلينا:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً. هذه هي إيلينا سانثيز، نيابة عن المجموعة المالية هيرميس. أود أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص لأرباح الربع الثالث من عام 2024 لبنك الخليج. إنه لمن دواعي سروري أن يكون معنا في هذه المكالمة السيد/ وليد منندي، الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج، والسيد/ ديفيد شالينور، رئيس المدراء الماليين لبنك الخليج، والسيدة/ دلالة الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين في بنك الخليج.

والآن أترك المجال للسيدة دلالة، لبدء اللقاء.

دلالة:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بأرباح الربع الثالث من عام 2024. سنبدأ اللقاء اليوم بالقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج للربع الثالث من عام 2024، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي بالوكالة، السيد/ وليد منندي، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد شالينور .

وجميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح الباب للأسئلة التي نلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى ملاحظة أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 10 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أية أسئلة لديكم .

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ وليد منندي. وليد؟

شكراً دلالة.

وليد:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً وشكراً لانضمامكم إلينا اليوم في مؤتمر المستثمرين.

اسمحوا لي أن أبدأ بموجز عن البيئة التشغيلية لدينا لتوفير سياق حول المشهد الاقتصادي الذي نعمل فيه.

بدءاً بالاقتصاد العالمي، شكلت التطورات الأخيرة نقطة تحول، لا سيما مع قيام البنوك المركزية بتعديل سياساتها النقدية استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة. والجدير بالذكر أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نفذ مؤخراً خفضاً في سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، مما يشير إلى تحول في التركيز من السيطرة على التضخم إلى دعم النمو في مواجهة تباطؤ الزخم الاقتصادي. وتعكس هذه الخطوة المخاوف المتزايدة بشأن ضعف الاقتصاد العالمي، لا سيما في ضوء التوترات الجيوسياسية المستمرة، واضطرابات سلسلة التوريد، والحاجة إلى تحفيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

أسفر قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي عن تأثيرات في الأسواق العالمية، مما وفر فرصة لتخفيف الظروف المالية الصعبة والضغط المالية على المقترضين من الأفراد والشركات. وبالنسبة للقطاع المصرفي

[GBK Classification: PUBLIC]



العالمي، يشير هذا الخفض في أسعار الفائدة إلى بيئة من انخفاض تكاليف الاقتراض، مما قد يعزز الطلب على الائتمان مع وضع بعض الضغوط على هوامش الربحية. ومع تحسن السيولة، ستحتاج البنوك إلى مواجهة التحدي المتمثل في دعم النمو مع الحفاظ على الربحية في بيئة أسعار فائدة منخفضة.

وعلى الصعيد المحلي، اتبع بنك الكويت المركزي حذو بنك الاحتياطي الفيدرالي بإعلانه خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. ويؤكد هذا الإجراء التزام الجهات الرقابية الكويتية بالحفاظ على التوازن بين تعزيز النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض تكاليف الاقتراض إلى تحفيز الطلب على الائتمان، لا سيما في الإقراض الاستهلاكي، وكذلك في القطاعات الحيوية مثل البناء والعقارات، وهي مجالات مهمة لدعم الاقتصاد الكويتي.

وبالنسبة للقطاع المصرفي الكويتي، يتيح هذا التعديل فرصاً لتوسيع أنشطة الإقراض، خاصة في تمويل الشركات والمشاريع، حيث تسعى الشركات إلى الاستفادة من شروط الاقتراض الأكثر ملاءمة. ومع ذلك، وعلى غرار الاتجاهات العالمية، من المرجح أن يؤدي خفض سعر الفائدة أيضاً إلى ممارسة ضغوط على صافي هوامش الفائدة، مما يتطلب من البنوك زيادة تنوع مصادر إيراداتها وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

لا يزال النظام المالي في الكويت مرناً، مدعوماً باستقرار أسعار النفط والتزام الحكومة المتجدد بالتنوع الاقتصادي من خلال الاستثمارات الضخمة. ويعزز هذا التركيز، لا سيما على النهوض بالمبادرات الرئيسية في إطار رؤية كويت جديدة 2035، آفاق استمرار البنوك المحلية في لعب دور حيوي في تمويل التنمية الوطنية. يتيح استئناف وتكثيف الجهود في مجالات الطاقة والإسكان والنقل والتحول الرقمي فرص نمو كبيرة للقطاع المصرفي، مما يسمح بتعزيز قدراتنا التمويلية لدعم المشاريع.

أود أن أؤكد بأن بنك الخليج في وضع جيد ليلعب دوراً مهماً في المشاركة وتمويل هذه التطورات، والاستفادة من علاقاتنا القوية في القطاعين العام والخاص.

وأخيراً، أود أن أطلعكم على آخر التطورات فيما يخص مشروع الاندماج المحتمل بين بنك الخليج وبنك بوبيان.

فقد قمنا في 30 يوليو 2024 بالإفصاح عن موافقة مجلس إدارة بنك الخليج على الاندماج المقترح مع بنك بوبيان لإنشاء كيان موحد متوافق مع الشريعة الإسلامية والتوصية بالمضي قدماً في تنفيذ الإجراءات اللازمة لبدء دراسة الجدوى الأولية والنافية للجهالة لعملية الاندماج بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، وقعنا في 17 سبتمبر 2024 مذكرة تفاهم مع بنك بوبيان لتمكين البنكين من القيام بالتقييمات المستقلة اللازمة لضمان الحفاظ على مصلحة مساهمي ومستثمري كلا البنكين.

كما تم مؤخراً الإعلان عن موافقة بنك الكويت المركزي على اختيار الشركات الاستشارية التي ستقوم بدراسة الجدوى النافية للجهالة للاندماج المحتمل بما في ذلك جولدمان ساكس كمستشار استثمار، وبراييس ووترهاوس كوبرز كمستشار مالي وضريبي، ومكتب المستشار الدولي كمستشار قانوني محلي، وفريشفيلد بروكهاوس ديرينجر كمستشار قانوني دولي.

وبينما نمضي قدماً، سنظل ملتزمين تماماً بالامتثال بجميع اللوائح المعمول بها وسنواصل الإعلان عن أي تطورات رئيسية متعلقة في هذا الشأن.

[GBK Classification: PUBLIC]



ننتقل الآن إلى الصفحة 2 ،

وبالانتقال إلى نتائج الربع الثالث من عام 2024 من بنك الخليج، ما زلنا نواجه رياحا معاكسة مع تكاليف الائتمان التي أدت إلى انخفاض صافي أرباحنا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ومع ذلك، فقد شهدنا توسعا في محفظة قروضنا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، واستمر صافي إيرادات الفوائد والإيرادات التشغيلية في النمو خلال نفس الفترة مما يعكس نجاح مبادراتنا الاستراتيجية في تلبية احتياجات عملائنا المتطورة.

والآن، اسمحوا لي أن أخص نتائجنا المالية بست رسائل رئيسية:

أولا، سجلنا صافي ربح قدره 40.2 مليون دينار كويتي للأشهر التسعة الأولى من عام 2024، بانخفاض قدره 13.6 مليون دينار كويتي أو 25٪ مقارنة بصافي أرباح الأشهر التسعة الأولى لعام 2023 بقيمة 53.8 مليون دينار كويتي.

ثانيا، ارتفعت أرباحنا التشغيلية قبل إجمالي المخصصات وانخفاض القيمة إلى 78.6 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل نموا بنسبة 5٪ مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2023.

ثالثا، بلغ إجمالي القروض والسلف 5.8 مليار دينار كويتي، بزيادة سنوية قدرها 303 مليون دينار كويتي أو 6٪ مقارنة ب 31 ديسمبر 2023. جاء هذا النمو في المقام الأول من قطاع الشركات.

رابعا، استمرت المحفظة في الحفاظ على مرونتها حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة كما في 30 سبتمبر 2024 1.3٪، مع نسبة تغطية قوية للقروض غير المنتظمة بلغت 334٪ بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات.

خامسا، اعتبارا من 30 سبتمبر 2024، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لدينا 14.2٪ مع مصدرة قدره 220 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي البالغ 12٪، وبلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 16.3٪ مع مصدرة قدره 232 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي البالغ 14٪.

وأخيراً، لا يزال البنك يحظى على تصنيف "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:

- ثبتت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تصنيف الودائع طويلة الأجل عند "A3" مع نظرة مستقبلية "إيجابية".
- كما قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف البنك للمصدر طويل الأجل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" وتصنيف جدوى عند "bbb-".
- وأكدت وكالة كاييغال إنتليجنس تصنيف البنك للعمليات الأجنبية على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

في الختام، في الوقت الذي يتطور فيه المشهد الاقتصادي العالمي والمحلي مع تغير ديناميكيات السوق، لا يزال بنك الخليج في وضع جيد لاجتياز هذه التغييرات. نأمل أن يكون لتحسن مشهد الإقراض، جنبا إلى

[GBK Classification: PUBLIC]



جنب مع الاستثمارات المستمرة في الاقتصاد الكويتي، تأثير إيجابي على أصحاب المصلحة في جميع أنحاء الصناعة. سنواصل التركيز على النمو والابتكار والقوة المالية، مما يضمن الاستفادة من الفرص المقبلة.

مع ذلك، سأنتقل إلى رئيس المدراء الماليين، ديفيد تشالينور، الذي سيزودنا بمزيد من التفاصيل عن البيانات المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2024. ديفيد؟

ديفيد: شكرا وليد.

ديفيد: **أنتقل إلى الصفحة 3**، يمكننا أن نرى الحركة في صافي الربح من 53.8 إلى 40.2. ويعزى الانخفاض بمقدار 13.6 بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكاليف الائتمان بمقدار 15.5. كان لدينا أيضا استردادات قروض أقل بكثير مما كان لدينا في 9 أشهر من 2023. كانت هناك زيادة قدرها 2.1 تتعلق بالمخصصات العامة مدفوعة بنمو القروض، والتي كانت قوية هذا العام مقارنة بالعام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة في صافي إيرادات الفوائد بمقدار 6.9 بسبب نمو القوي في الأصول بالتزامن مع استقرار الهوامش. كما كان هناك انخفاض في الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 1 وزيادة في مصاريف التشغيل بمقدار 2.5.

أنتقل إلى الصفحة 4، لدينا تحليل مفصل لبيان الدخل الخاص بنا.

على السطر 1، ارتفع دخل الفوائد بمقدار 33.5 أو 12٪ منذ بداية العام حتى تاريخه مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مزيج من واستقرار الهوامش ونمو الأصول بنسبة 7٪ على أساس سنوي.

في السطر 2، زادت نفقات الفائدة بمقدار 26.6 أو 17٪. تجدر الإشارة إلى أن النمو في مصاريف الفائدة قد تباطأ بشكل كبير عند المقارنة مع عام 2023 بأكمله حيث شهدنا زيادة بنسبة 115٪.

على السطر الثالث، نما صافي دخل الفوائد بنسبة 6٪ على أساس سنوي ليصل إلى 117.3، كما نما صافي دخل الفوائد خلال جميع الربع خلال هذا العام.

على السطر 4، انخفض الدخل من غير الفوائد بنسبة 1 أو 3٪ ويعزى ذلك بشكل أساسي لدخل غير مكرر سجل لمرة واحدة في أعمال البطاقات لدينا في الربع الأول من 2023. ومع ذلك، فإن مستوى الدخل من غير الفوائد في الربع الثالث من عام 2024 يشهد تحسناً بنسبة 4٪ مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، كما تحسن أيضاً مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

على السطر 5، ارتفع الدخل التشغيلي بمقدار 5.9 أو 4٪.

على السطر 6، زادت المصروفات التشغيلية بمقدار 2.5 أو 4٪. وشهدنا زيادة بنسبة 2٪ على أساس ربع سنوي من الربع الثاني إلى الربع الثالث، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الارتفاع في بند المصروفات الأخرى.

في السطر 7، ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل إجمالي المخصصات وانخفاض القيمة بمقدار 3.4 أو 5٪.

في السطر 8، يمكننا أن نرى زيادة تكاليف الائتمان بمقدار 15.5، لتصل إلى 34.8 منذ بداية العام حتى

[GBK Classification: PUBLIC]



تاريخه . تأتي الزيادة في تكلفة الائتمان من كلا محفظتي الأفراد والشركات. ولكنها جاءت بشكل أساسي من قطاع الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى عمليات الاسترداد، الذي يساهم في العادة إلى خفض المخصصات المحددة، كان أقل بكثير مما هو عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

في السطر 9، ارتفعت المخصصات العامة بمقدار 2.1 بسبب نمو محفظة القروض منذ بداية العام حتى تاريخه مقابل محفظة قروض ثابتة نسبياً في العام الماضي. ويجب احتساب رسوم بنسبة 1% كمخصص عام وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشكل رئيسي مقابل القروض غير الحكومية المسجلة خلال الربع.

بالانتقال إلى الصفحة 5، يمكننا رؤية الميزانية العامة للبنك.

في السطر 8، ارتفع صافي القروض والسلف البالغ 5.6 مليار بنسبة 8% على أساس سنوي و7% منذ بداية العام حتى تاريخه. ويأتي النمو القوي الذي تحقق هذا العام في الغالب من قطاع الشركات لدينا مقارنة بالعام الماضي حينما أظهر قطاع الشركات تراجعاً في النمو على مدار العام بأكمله.

في السطر 13، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 7% على أساس سنوي ليصل إلى 7.5 مليار و 4% منذ بداية العام حتى تاريخه.

في السطرين 15 و 16، ارتفع إجمالي الودائع البالغ 5.7 مليار بمقدار 617 مليون أو 12% على أساس سنوي و 7% منذ بداية العام حتى تاريخه. لقد شهدنا انخفاض نسبة CASA إلى 28.1% مقابل 32.3% من العام الماضي. ومع ذلك، كان هناك انخفاض على مستوى النظام في CASA مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وإن كان بوتيرة أبطأ في الربع الأخير.

في السطر 17، انخفض بند الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 8% على أساس سنوي و 13% منذ بداية العام حتى تاريخه نتيجة للسداد الجزئي للقروض متوسطة الأجل، ولكن تم تعويضها بزيادة في ودائع العملاء.

وبالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض الغير منتظمة، الموضحة في السطر 24، 1.3% في نهاية سبتمبر 2024، وهي أعلى بقليل مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما أننا لا نزال نمتلك نسبة تغطية إجمالية كبيرة تبلغ 334% تشمل إجمالي المخصصات والضمانات.

الآن ، **بالانتقال إلى الصفحة 6** ، يمكننا أن نرى في الرسم البياني على اليسار أنه اعتباراً من 30 سبتمبر 2024 ، بلغ إجمالي المخصصات 275 يمثل انخفاض قدره 36 عن العام الماضي. ويعزى الانخفاض بشكل أساسي إلى الإفراج عن مخصصات عامة فائضة، بعد موافقة الجهات الرقابية، في كل من الربع الثالث والربع الثاني . كانت الإفراجات تتعلق بمقترضين من الشركات حيث انتقلت تسهيلاتهم من المرحلة 2 إلى المرحلة 3 من ثم تم تجنيب مخصص لهما بالكامل وشطبهما لاحقاً. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الإفراج، فإن فائض إجمالي المخصصات مقابل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لا يزال صحيحاً للغاية بنسبة 36%.

بالنظر إلى الرسم البياني الدائري في أعلى يمين الصفحة، نرى أن قروض المرحلة الأولى قد ارتفعت إلى 95.7%، وانخفضت المرحلة الثانية إلى 2.9%، وزادت المرحلة الثالثة إلى 1.4% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

[GBK Classification: PUBLIC]



يوضح الرسم البياني الموجود في الجانب الأيمن السفلي من الصفحة تطور النسب المئوية للمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة تاريخياً. ونرى أن المرحلة الثانية انخفضت إلى 2.9% في الربع الثالث من العام 2024 من 4.4% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المقترضين من محفظة الشركات التي تم تخفيض تسهيلاتهم إلى المرحلة الثالثة من ثم شطبها لاحقاً بعد أن تم تجنيب مخصص لها بالكامل. لا تزال المرحلة الثالثة منخفضة للغاية ومستقرة نسبياً.

بالانتقال إلى الصفحة 7، في أعلى اليسار، كانت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لدينا 14.2%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغ 12%. وتمثل الشريحة الأولى لرأس المال لدينا شريحة حقوق المساهمين العامة بالكامل.

في أسفل اليسار، كانت نسبة كفاية رأس المال لدينا البالغة 16.3% أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغ 14%. وتجدر الإشارة إلى أن كلتا النسبتين لا تشملان الأرباح منذ بداية العام حتى تاريخه.

ارتفعت أصولنا المرجحة بالمخاطر، الموضحة في أعلى اليمين، بنسبة 6% على أساس سنوي، وهو أبطأ بقليل من نمو أصولنا البالغ 7%.

في أسفل اليمين، بلغ نسبة الرافعة المالية لدينا 9.2% كما في 30 سبتمبر 2024 وهي أعلى قليلاً من مستوى العام الماضي البالغ 9.0%، وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

بالانتقال إلى الصفحة 8، يمكننا أن نرى نسب السيولة الرئيسية لدينا. يوضح الرسم البياني على الجانب الأيسر متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية الفصلية، وهو 298%، وعلى الجانب الأيمن، يمكن رؤية صافي نسبة التمويل المستقر هي 109%. لا تزال كلتا النسبتين أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغ 100%.

الآن، اترك المجال لدلال لإدارة جلسة الأسئلة والأجوبة.

دلال:

شكراً، ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فإذا رغبت في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة للأسئلة.

وسوف نتوقف لبضع دقائق لاستقبال معظم أسئلتكم، ثم سنحاول تجميعها حسب الموضوع.

(وقفة)

والآن نستعرض الأسئلة.



دلال (Q1): حسنا، لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بنمو القروض؟ ديفيد؟

ديفيد (A1): شكرا دلال. منذ بداية العام حتى تاريخه، نما إجمالي القروض والسلف بنسبة 6%، والتي سيطر عليها إقراض الشركات مع ثبات النمو في محفظة الأفراد نسبيا. من الواضح أن بيئة أسعار الفائدة الحالية قد قللت بشكل كبير من الشهية لإقراض الأفراد، لكننا نتوقع أن يتعافى هذا مع بدء انخفاض أسعار الفائدة.

وبالنظر إلى النمو في النظام المصرفي حتى نهاية سبتمبر، كان إجمالي نمو القروض منذ بداية العام وحتى تاريخه 5.4%، لذلك عند نمو محفظتنا بمقدار 6% فإننا ننمو بشكل أسرع قليلاً من النظام المصرفي.

كما ذكرت في النصف الأول من العام، توقعنا أن يكون نمو القروض في النصف الثاني أبطأ من الأول، ولا يزال يهيمن عليه النمو في محفظة الشركات، ولكن مع التركيز بشكل أكبر على الإقراض المحلي. ونحن بالتأكيد نشهد تفاؤلاً متجدداً وجاذبية في مجال المشاريع المحلية ونحن نشهد تبلور مجموعة من الصفقات عالية الجودة.

وفيما يتعلق بالتوقعات، قدمنا تصورات في بداية العام بشأن نمو القروض للعام بأكمله حيث نتوقع ان يكون في منتصف خانة الأحاد. اعتقد اننا على الطريق الصحيح لتحقيق ذلك وقد نتفوق في الأداء بشرط عقد بعض الصفقات خلال الربع الرابع.

دلال: شكرا لك ديفيد.

دلال (Q2): حسنا، تلقينا سوألا حول مصاريف التشغيل؟ ديفيد؟

ديفيد (A2): لقد تمكنا من السيطرة على نمو نفقات التشغيل بنسبة 4% فقط على أساس سنوي، وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنة بالبنوك الأخرى في النظام المصرفي.

الآن، من حيث المكونات الرئيسية لقاعدة التكلفة، شهدنا انخفاض تكاليف الموظفين بنحو 2% على أساس سنوي، وشهدنا أيضا انخفاضا متتاليا فيما بين الربع الثاني والثالث.

وقد أظهر الاستهلاك نمواً بنسبة 9% على أساس سنوي مدفوعا باستكمال مشاريع التحول الرئيسية، وعلى الأخص في الربع الثاني، حيث بدأ البنك العمل بنظام مصرفي أساسي جديد لقطاع الأفراد المصرفي.

ومع ذلك، كانت هناك زيادة في النفقات الأخرى من الربع الثاني إلى الربع الثالث بسبب مزيج من النفقات غير المتكررة وزيادة نفقات الاستشارات، ولكن نفقات التشغيل الأساسية ظلت ثابتة نسبيا.

دلال: شكرا لك ديفيد.



دلال (Q3): يمكننا أن نرى بعض الأسئلة المتعلقة بالهوامش وتأثير خفض سعر الفائدة الأخير؟ ديفيد؟

ديفيد: (A3) شكرا دلال. كان هامش الربح ثابتا وعلى أساس سنوي حتى تاريخه مقارنة بالعام الماضي، لكننا خسرنا بضع نقاط أساس من الربع الثاني إلى الربع الثالث.

كما ذكرت في مؤتمر المحللين للربع الثاني، بلغت تكلفة الأموال ذروتها في الربع الأول من العام، ومنذ ذلك الحين شهدنا انخفاض متتابع في تكلفة الأموال. لا يزال السوق يشهد وفرة في السيولة ومن الواضح أن التوقعات تشير إلى مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة. لذلك، نتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في تكلفة الأموال.

ومع ذلك، فقد شهدنا بعض الضغط على عوائد الدخل، لا سيما في أعمال الخزينة بسبب الطبيعة المتغيرة للمحفظة.

والآن، من الواضح أننا رأينا بنك الكويت المركزي يخفض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر بعد أن خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة. لذا، فإن معدل الخصم المحلي الآن 4%. نتوقع أن يستمر هذا في التحرك نزولاً، ولكن ربما ليس بنفس وتيرة البنك الاحتياطي الفيدرالي. بعد خفض سعر الخصم المحلي، قمنا بإعادة تسعير أصول محفظة الشركات وسيتم الآن تسعير جميع قروض محفظة الأفراد الجديدة بالسعر السائد الجديد.

وفينا يخص الودائع، انخفض الحد الأدنى لأسعار الفائدة المعروضة للعملاء بنفس المقدار، ولكن من الواضح أن الودائع إعادة تسعيرها بشكل أبطأ، وبالتالي نتوقع بعض الضغط على الهوامش في المستقبل. ولكن على الجانب الإيجابي ومع استمرار انخفاض أسعار الفائدة، يمكننا أن نتوقع ارتفاعاً في أرصدة CASA الحسابات الجارية وحسابات الادخار التي يمكن أن تعمل على زيادة خفض تكلفة أموال البنوك.

دلال (Q4): يمكننا أن نرى الأسئلة المتعلقة بتكلفة الائتمان. والأسباب الكامنة وراء الارتفاع هذا العام؟ ديفيد؟

ديفيد (A4): بلغت تكاليف الائتمان للربع الثالث 14.2 مليون دينار كويتي والتي كانت أعلى مما رأيناه في كل من الربع الأول والربع الثاني.

إذا نظرنا إلى كل من قطاع الأفراد والشركات. نرى استمرار تكلفة الائتمان في الربع الثالث في الارتفاع بالنسبة لقطاع الأفراد، ولكنها كانت أقل مما كانت عليه في الربع الأول والثاني من هذا العام. وكما ذكرت من قبل أن البنك يعمل على تعزيز آليات التحصيل وأوقف أي اقراض جديد في القطاعات التي تم رصد تدني لجودة الأصول فيها، ولكن هذه التدابير عادة ما تستغرق بعض الوقت للوصول الى نتائج إيجابية. ولكن في الربع الثالث، شهدنا انخفاض تكاليف الائتمان في قطاع الأفراد، وإن كانت لا تزال مرتفعة، كما تباطأ ظهور القروض الغير منتظمة الجديدة في محفظة قطاع الأفراد وهو تطور إيجابي.

أما فيما يخص محفظة الشركات، فقد قمنا بتصنيف أحد القروض في المرحلة الثالثة بعد ان كان مصنف في المرحلة 2 لفترة طويلة من الزمن. وقمنا بعد ذلك بإنشاء مخصص محدد بنسبة 100% يتعلق بهذا

[GBK Classification: PUBLIC]



المقترض، ثم شطبنا المبلغ من السجلات من منظور محاسبي. ومع ذلك، كان 80% من إجمالي الاحتياطي المحدد الذي أنشأناه مطابقاً تماماً للإفراج من المخصصات العامة الفائضة، بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية. لذا، فإن الانتقال من المرحلة 2 إلى المرحلة 3، والمخصص المحدد بنسبة 100%، كان له تأثير أقل بكثير على الأرباح والخسائر نظراً لأننا استطعنا الاستفادة من بعض المخصصات العامة الفائضة، وهذا يعد نتيجة إيجابية للمساهمين.

الآن، إذا نظرنا إلى مؤشرات جودة الأصول، فإنها لا تزال قوية. حيث بلغت نسبة القروض الغير منتظمة 1.3%. وقد انخفضت نسبة المرحلة الثانية بشكل كبير حيث تبلغ نسبة 2.9% فقط، وهي على الأرجح الأدنى في النظام المصرفي الكويتي، وهي بالتأكيد الأدنى لدى البنك منذ إدخال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

دلال: شكرا ديفيد. سنتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

(وقف)

دلال (Q5): لدينا سؤال آخر. هل يتم شطب القروض الاستهلاكية بعد استحقاقها لمدة 365 يوماً؟

ديفيد (A5): بشكل عام، عندما نصل إلى مخصصات بنسبة 100%، فإننا نشطب القروض الاستهلاكية، لذا نعم، في سيتم شطب القرض بعد انقضاء 365 يوماً، ولكن في بعض الأحيان قد نقوم بالشطب في وقت مبكر للوصول إلى 100%.

دلال (Q6): كم تبلغ المصدات الداخلية التي يحتفظ بها البنك بالنسبة لنسبة شريحة حقوق المساهمين العامة CET1 فوق المتطلبات الرقابية؟

ديفيد (A6): عادة ما نحتفظ بمصدة بمقدار 100 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي المطلوب.

دلال (Q7): ما هي حساسية الهوامش NIM الخاصة بالبنك للانخفاض في أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس؟

ديفيد (A7): ينخفض صافي دخل الفائدة بمقدار 2.2 مليون لكل 25 نقطة أساس بافتراض تغييراً موازياً على جانبي الميزانية العامة.

دلال: أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية الموضوعات والأسئلة التي أثيرت اليوم خلال المكالمة. إذا كانت لديكم أي أسئلة، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا على البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً جزيلاً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم.

